الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي لسنة 2014

معايير الأداء بشأن تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017

المقدمة

تستعرض الوثيقة المشتركة دمج وتنفيذ معايير الأداء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات في الخطط الاستراتيجية للفترة 2014-2017 للهيئات الست. وفي معرض ذلك، تقوم الوثيقة، على أساس الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل للسياسات)، بالتركيز على المساءلة المؤسسية من خلال خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (خطة عمل المنظومة) [1]، وعلى التنفيذ القطري للمعايير المتعلقة بتعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين.

وقد أحرزت الهيئات الست تقدما كبيرا في دمج المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات في خططها الاستراتيجية. وتتفق الخطط مع الاستعراض الشامل للسياسات، بما في ذلك ما يتصل منه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي تبرز باستمرار المؤشرات الحساسة لقضايا الجنسين على مستوى الحصيلة و/أو الناتج على السواء. وتوجد في عدة هيئات أيضا سياسات أو أطر أو خطط عمل جنسانية محددة تفصّل كيفية تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في عملها، وهي سياسات أو أطر أو خطط عمل وضعت قبل *خطة عمل المنظومة*.

إن مساعدة البلدان في القضاء على الفقر والحد من انعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي تمثل لب رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.كما يحتل موضوع المساواة بين الجنسين وإشراك النساء مكان الصدارة في خطته الاستراتيجية، ويعتبر أحد التحديات الإنمائية الرئيسية التي تتصدى لها المنظمة في مجال عملها: التنمية المستدامة والحكم الديمقراطي الجامع والمتسم بالكفاءة وبناء القدرة على التعافي. وسوف تقوم كل تدخلات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أساس الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين، وفهم أن التنمية البشرية المستدامة لن تتحقق على أكمل وجه ما لم تتمكن النساء والبنات من الإسهام في مجتمعاتهن بالتساوي مع الرجال والبنين.

أما رؤية صندوق الأمم المتحدة للسكان فتتمثل في تغيير حياة النساء والمراهقين والشباب. وهو يختص الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية والحد من الوفيات النفاسية بمكانة محورية في عمله، وذلك باتباعه نهجا حقوقيا إزاء تنظيم الأسرة وصحة الأمهات وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وارتباطه بالديناميات السكانية. فإتاحة فرص التمتع بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية للجميع وكفالة الحقوق الإنجابية في الأوضاع الإنسانية والتنموية أمر أساسي للتوصل إلى المساواة بين الجنسين، التي تعد مجالا برنامجيا رئيسيا ذا حصيلة محددة، فضلا عن كونها نهجا مشتركا بين التدخلات الاستراتيجية الأخرى. والخطة الاستراتيجية للصندوق تدرج *خطة عمل المنظومة* على أكمل وجه في إطار النتائج الخاص بها.

وتعتبر المساواة بين الجنسين جزءا لا يتجزأ عن الخطة الاستراتيجية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بوصفها مبدأ معياريا فيها كما أنها ذات مكانة مركزية لإعادة التركيز على العدالة. وتشدد الخطة على تمكين البنات والنساء والتصدي للحواجز الجنسانية التي تعرقل تحقيق النتائج. وسوف تشجع اليونيسيف التدخلات الحساسة للقضايا الجنسانية وتركز على النتائج العادلة جنسانيا بوصفها أولوية برنامجية

[1] صادق مجلس الرؤساء التنفيذيين على الخطة في شهر أبريل/ نيسان 2012.

في كل من مجالات النتائج السبعة التي تعمل فيها.وسوف تشمل التدخلات زيادة فرص النساء والبنات في التمتع بالخدمات، إضافة إلى مناصرة السياسات العادلة جنسانيا وتقديم الدعم التقني ورصد الميزانيات وتخصيص الموارد لها، وكفالة التآزر الإيجابي بين النتائج المترابطة، واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وغيرها من البيانات الجنسانية.

إن الاستدامة هي لب الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وينبغي تعميمها في مجالات عمله: الإدارة المستدامة للمشاريع؛ والبنية الأساسية المستدامة؛ والمشتريات المستدامة. وهو يتبع نهجا شكّلته الأبعاد المتضافرة الثلاثة للاستدامة: النمو الاقتصادي المقسط؛ والعدالة الاجتماعية والشمول؛ والتأثير البيئي. وتعد المساواة بين الجنسين شرطا أساسيا مهما للغاية وسيجري تعميمها في كل الأنشطة. وسيدرج المكتب مؤشرا جنسانيا في المشروعات ويحدد تركيزا حساسا للاعتبارات الجنسانية بقصد تعزيز احترام حقوق الإنسان، واشراك المجتمعات، وحماية السكان الأكثر ضعفا وتمكينهم، وإنشاء فرص اقتصادية للسكان المحليين.

ويتبين من البحوث أن النمو الاقتصادي يكون أسرع والإنتاجية الزراعية أعلى والأمن الغذائي أفضل في المجتمعات التي تتسم بقدر أكبر من المساواة بين الجنسين. ويتصدى برنامج الأغذية العالمي للصدمات عن طريق إعادة بناء سبل العيش وزيادة نطاق التغطية الغذائية والحد من الحساسية للصدمات. وبغية إنشاء بيئة تمكّن من تحقيق المساواة بين الجنسين، يدمج **البرنامج** الاعتبارات الجنسانية بانتظام في تدخلاته الاستراتيجية، فيعترف بالشواغل التي تساور النساء والبنات والبنين فيما يخص التمتع بالحماية وكذلك لادور الحيوي الذي تقوم به النساء في تعزيز الحلول المستدامة لانعدام الأمن الغذائي وقصور التغذية. ويلتمس **البرنامج** أيضا تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق استراتيجية التنفيذ التي يتبعها ومن ذلك تعزيز المشتريات لصالح المزارعات.

أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أسفرت عنها جهود الأمم المتحدة بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، لمساعدة البلدان ومنظومة الأمم المتحدة على مواصلة التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتولى الهيئة قيادة وتنسيق وتعزيز عملية المساءلة عن العمل الذي تضطلع به المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتدعم الهيئة إعداد وتعزيز القواعد والمعايير (عالميا وإقليميا وقطريا) خلال تنفيذها عن طريق الأنشطة التشغيلية والتنسيقية. ولما كانت الهيئة تصب كامل تركيزها على اعتبارات المساواة بين الجنسين، فإن خطتها الاستراتيجية تشدد على الأهمية الحيوية لتوثيق أواصر الشراكات مع هيئات الأمم المتحدة الرامية إلى دمج البعد الجنساني في كل قطاعات التنمية.

وقد تشاورت الهيئات الست بصورة وثيقة فيما بينها لدى إعداد خططها الاستراتيجية، وهي تتعاون بصفة منتظمة بشأن قضايا شتى على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية (بما في ذلك عن طريق مذكرات التفاهم الرسمية)، وتُجري استعراضات ندية حسب الاقتضاء. وهي تشارك إيجابيا في الآليات المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين، مثل الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، وفريق العمل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والمعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وغير ذلك من الشبكات. وهي تنسق، علاوة على ذلك، اسهاماتها ومشاركاتها في الآليات الرئيسية المشتركة بين الوكالات التي تركز على المساواة بين الجنسين (مثل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة)، إضافة إلى الجوانب المتعلقة بالقضايا الجنسانية في المفاوضات العالمية الأخرى (مثل مؤتمر ريو+ 20 وخطة الأمم المم المتحدة للتنمية لما بعد 2015).

القضايا والتحديات الرئيسية وأهم الدروس المستفادة

توفر خطة عمل المنظومة آلية ممتازة لكفالة تحسين الأداء بخصوص تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في الخطط الاستراتيجية للهيئات المذكورة، عن طريق تحديد المعايير الدنيا ومستويات القدرات والموارد اللازمة لتحقيق النتائج للنساء والبنات. وقد شاركت الهيئات الست على أكمل وجه في الجولة الأولى لرفع التقارير بموجب *خطة عمل المنظومة*. وتكشفت نتائج عملية رفع التقارير عن بعض الاتجاهات المشتركة بين الهيئات فيما يتصل بمؤشرات الأداء الخمسة عشر التي حددها إطار المساءلة. 2 وكان الاتساق هو المجال الذي وفت فيه الهيئات الست جميعها وفاء كاملا بمقتضيات الأداء (تجاوزتها أو وفت بها). وامتثلت خمسة من الهيئات الست امتثالا كاملا لمقتضى رسم سياسات محددة للمساواة بين الجنسين تكون مرتبطة بتنفيذ الخطط الاستراتيجية. كما أن معظم الهيئات قد وفت تماما بالمعايير المطبقة في عدة مجالات أخرى للأداء منها: استعراض البرامج، والرصد والإبلاغ، وتتبع الموارد، وإفراز/إبلاغ المعارف. ويفي نصف الهيئات بمقتضيات التخطيط الاستراتيجي، وتنمية القدرات، والثقافة المؤسسية. ورغم كون السجلات إيجابية في عديد من المجالات، فما زالت هناك تحديات هامة: فخمس هيئات من ست ليست ممتثلة بالكامل فيما يتعلق بتخصيص الموارد ومقتضيات مراجعة الحسابات، مع اقتصار الهيئات التي تفي بمتطلبات تقدير القدرات وتقييمها وتحقيق التكافؤ بين الجنسين على هيئتين من بين ست هيئات.

وتعمل الهيئات على معالجة أوجه الضعف هذه بصورة متناسقة. وعلى سبيل المثال، فإن المعايير والمبادئ التي صادقت عليها المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة مؤخرا لاعتماد المؤشرات الجنسانية، تعالج معايير الأداء المحددة على أساس تتبع مخصصات ومصروفات الموارد عبر منظومة الأمم المتحدة، مستفيدة في ذلك من العمل الرائد الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وغيرهما من هيئات الأمم المتحدة. والأمل منعقد على أن يكون لتنفيذ المؤشرات الجنسانية تأثير إيجابي على الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين. ومع زيادة التركيز على اعتبارات المساواة بين الجنسين في الخطط الاستراتيجية، تصبح الهيئات أكثر قدرة على التدليل على تحقيق حصائل جنسانية محددة.

يتضح من الاستعراض العام الذي أجري في خطة عمل المنظومة أن الهيئات الست قد أحرزت بعض التقدم المهم في مجال تعميم القضايا الجنسانية، وأنها قادرة على قيادة عملية تحقيق المزيد من التقدم في الإطار الأوسع لمنظومة الأمم المتحدة.3 بيد أن كفالة الانتظام المؤسسي الكامل لتحقيق النتائج في مجال المساواة بين الجنسين سيحتاج إلى بذل جهود مستمرة خلال تنفيذ الخطط الاستراتيجية، خاصة في المجالات التي تكون فيها أوجه الضعف أكثر وضوحا. ومن ثم فإن إعداد وتمويل إجراءات علاجية ملموسة سيكون بالغ الأهمية. وعلى الهيئات أن تستمر في إعداد معايير المساءلة عن اعتبارات المساواة بين الجنسين في كل مجالات عملها، وان تعمل بمزيد من الفعالية مع جميع الشركاء لتحفيز التغيير التحويلي، بطرق شتى منها ضمان حماية وتحقيق حقوق النساء والبنات. وليس من شك في أن خطة عمل المنظومة يمكن أن تضطلع بدور رئيسي في تعزيز مساءلة الهيئات الست، بقصد الوفاء بمعايير الأداء في كل مجالات الإطار بحلول سنة 2017.

من المهم للغاية تنفيذ معايير الأداء على الصعيد القطري، إضافة إلى المستوى المؤسسي، حتى يمكن تحقيق فوائد ملموسة في حياة النساء والبنات. ويجب أن تكفل الهيئات أن يكون عملها على الصعيد القطري مرتبطا بصورة وثيقة بمعايير الأداء هذه، ويمكن لمؤشرات الأداء في مجال المساواة بين الجنسين التي يضعها فريق الأمم المتحدة القطري (سجلات الأداء/ المراجعة في مجال المساواة بين الجنسين) أن تكون مفيدة في تحقيق هذه الرابطة.

2 أنظر الشكل 1 في الملحق.

3 أنظر الشكل 2 في الملحق.

ففي العراق مثلا، تم، في إطار عملية مراجعة أجراها فريق الأمم المتحدة القطري، فحص المستوى الراهن للمبادرات التي تساندها منظومة الأمم المتحدة في مجال تعميم قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كما جرى التمعن في طبيعة هذه المبادرات. وأجريت عملية المراجعة في سنة 2013 في سياق استعراض إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة
2011-2014 بغرض تحديد الالتزامات والاستراتيجيات الابتكارية لدمج المساواة بين الجنسين في التدخلات التي يتصدى لها إطار عمل الأمم المتحدة. وشملت العملية مجالات أداء شتى، مثل الاستراتيجيات المخصصة للمساواة بين الجنسين، وتعميم المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج، وقضايا القيادة والمساءلة، والثقافة المؤسسية، وقدرات الموظفين، والموارد، والرصد والتقييم، والشراكات. ووجد التقييم أنه قد تم إحراز تقدم في إعداد التدخلات المخصصة للمساواة بين الجنسين، وفي الرصد والتقييم. كما انها ألقت الضوء على أوجه الضعف فيما يخص تعميم المساواة بين الجنسين في البرمجة ورسم السياسات. وتعالج حصائل ومؤشرات إطار عمل الأمم المتحدة المساواة بين الجنسين بصورة غير منتظمة مع افتقار بعض مجالات الأولوية إلى منظور المساواة بين الجنسين. وقد تم تحديد تتبع الموارد والمساءلة وقدرات الموظفين في ميدان المساواة بين الجنسين كمجالات إضافية لضعف الأداء. وقد شاركت الهيئات الست جميعها وأسهمت في هذه العملية الاستطلاعية التي أسفرت عن تقديم توصيات ملموسة لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن كيفية تحقيق النتائج بأكثر الطرق فعالية فيما يتصل بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والتحدي الماثل في هذا الصدد هو كفالة ترجمة هذه التوصيات إلى أهداف قابلة للتنفيذ.

وفي رواندا، أسفرت عملية مشابهة (سجل المساواة بين الجنسين)، اضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري في نهاية سنة 2011، عن استجابة كاملة من جانب الإدارة، وهي استجابة اعتمدتها فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالقضايا الجنسانية في سنة 2012، وتتضمن إجراءات وموارد يمكن تحديدها بوضوح لدمج قضايا المساواة بين الجنسين في التخطيط، والبرمجة، وتنمية القدرات، والرصد والتقييم. وبالنسبة للبرمجة، كانت إحدى التوصيات الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القطري تتمثل في التحول من المشروعات المشتركة للمساواة بين الجنسين، التي كانت تبدو بمثابة قائمة أنشطة تنفذها الوكالات كل على حدة، إلى البرامج المشتركة التي تقوم، في إطارها، هيئات الأمم المتحدة المشتركة فيها بمعالجة انعدام المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بطريقة متكاملة.

وفي نيكاراغوا، فإن البرنامج المشترك المسمى من الخطابة إلى الواقع: تعزيز مشاركة النساء والميزنة المستجيبة للمساواة بين الجنسين قد عزز إحراز الكثير من التقدم في التخطيط الاستراتيجي عن طريق دمج منظور جنساني في نظام التخطيط والميزنة الوطني والبلدي. وأتاح البرنامج للمؤسسات المشتركة فيه ثروة من المنهجيات والأدوات والقدرات لتعميم المساواة بين الجنسين في هياكلها وإداراتها. وشجع إنشاء وحدات ولجان للمساواة بين الجنسين تناط بها مهمة التنسيق، وحقق تقدما كبيرا في عملية اتخاذ القرارات العامة، على المستويين المركزي والإقليمي على السواء. فضلا عن ذلك، فإن التحسينات التي أدخلت على قانون البلديات جعلت التحليل الجنساني إلزاميا لإقرار المشروعات البلدية. وقد شارك كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي في البرنامج المشترك مع هيئات أخرى للأمم المتحدة. كذلك ساند مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع برنامجا مشتركا في نيكاراغوا عن طريق تقديم الدعم التقني والتمويل لمبادرات المشروعات البسيطة التي تقودها المجموعات النسائية، وذلك بالتشارك مع هيئات أخرى للأمم المتحدة ووكالات التنمية الاقتصادية المحلية.

الخلاصات

دمجت معايير الأداء لتعميم المساواة بين الجنسين في الخطط الاستراتيجية لست هيئات وسوف يجري رصدها، خلال مرحلة التنفيذ، باستخدام إطار مساءلة موحد يشمل المنظومة بأسرها وحظي بالترحيب من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة .[4]

قامت خطة عمل المنظومة بدور المحفّز والمعجّل للتأمل الداخلي في الهيئات الستة مما أسفر عن عدة تحولات هامة وفورية في النهج الذي تنتهجه الهيئات الست، ومنظومة الأمم المتحدة بصورة أعم، في عملها بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ومن شأن وجود نظام بيانات أكثر اتساقا وتناسقا أن ييسر كذلك الاتساق والتناسق في عملية رفع التقارير. وسيكون تملك خطة عمل المنظومة واستمرارية القيادة داخل الهيئات الست بمثابة عوامل حيوية للنجاح في إحراز التقدم في هذا المجال. وأخيرا، فإن مقياس النجاح سيكون مدى إسهام الهيئات في تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان التي تقدم لها الدعم.

وعلى البلدان الأعضاء أن تقدم أيضا إسهاما حيويا لتعزيز عملية تعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في الهيئات الست وذلك بأشكال عدة منها دعم التنفيذ الفعال من جانب منظومة الأمم المتحدة لخطة عمل المنظومة من خلال مشاركتها في الأجهزة الرئاسية ذات المعنية.

وفيما يخص تطبيق معايير الأداء في العمليات القطرية، فقد قام نحو خمسة وثلاثين فريقا من الأفرقة الأمم المتحدة القطرية خلال السنوات الخمس الماضية برصد مؤشرات الأداء لاستعراض وإعادة تركيز طريقة دمجها لاعتبارات المساواة بين الجنسين في عملها (بما في ذلك عن طريق عمليات مراجعة المساواة بين الجنسين أو سجلات المساواة بين الجنسين). ويمكن لموقف الهيئات الست أن يكون فارقا إذا تمكنت من التصدي باتساق لهذه التحديات الاستراتيجية من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، وتأمين وجود روابط مناسبة مع عملياتها الداخلية لاستعراض المساواة بين الجنسين. وكما يتضح من التقييم المستقل لتوحيد الأداء، فإن اتباع نهج متسق يعزز قدرة منظومة الأمم المتحدة على التعاون بشأن القضايا الشاملة استجابة للأولويات الوطنية، ويمكّن من زيادة التركيز على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات، بما في ذلك في إطار المبادرات المشتركة لرسم السياسات والبرمجة والمناصرة. وتعتبر المساءلة ومعايير الأداء عنصرا مهما من هذه العملية.

وقد أفرز الجيل الأول من البرامج المشتركة للمساواة بين الجنسين، بما فيها تلك الممولة من صندوق الأهداف الإنمائية للألفية، ثروة من التجارب والدروس المستفادة، تم بالفعل توثيق بعضها من قبل صندوق أهداف الألفية وبعض الهيئات. وتحققت بعض النتائج في مجالات مثل الإدارة العادلة للموارد؛ والقضاء على العنف الواقع على النساء؛ وبناء القدرات النظيرة على المستوى الوطني؛ وتحسين جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس؛ والميزنة المستجيبة لاعتبارات المساواة بين الجنسين. وللبرامج المشتركة القدرة على تيسير النهُج المتعددة القطاعات، والتصدي بصورة أفضل للتحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد لتعزيز المساواة بين الجنسين. ويوفر تقييم مشترك بين الوكالات للبرامج المشتركة، يجتاز الآن مرحلته الأخيرة [5]، تقديرا شاملا لفعالية وكفاءة أسلوب البرامج المشتركة. وسوف يفيد التقرير الخاص بهذا التقييم ورد إدارته المشتركة في إعداد معايير لتصميم وتنفيذ وتقييم البرامج المشتركة، ويتيح المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتوسيع نطاق العمل التعاوني في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

[4] القراران 24/2102 و226/67.

[5] حاصل على الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إضافة إلى صندوق الأهداف الإنمائية للألفية وإسبانيا والنرويج.

مسائل وقضايا يمكن طرحها للمناقشة في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية

1) ما هي الطريقة التي ترجح الدول الأعضاء أن يؤثر بها الإطار الإنمائي لما بعد عام 2015 على تنفيذ الخطط الاستراتيجية للهيئات الست، خاصة فيما يتعلق بمعايير الأداء في مجال تعميم المساواة بين الجنسين؟

2) نظرا لأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية تعتبر عناصر أساسية لتمكين النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين، فكيف يمكن للدول الأعضاء أن تشجع هيئات الأمم المتحدة على تحسين دمج الالتزامات المعقودة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عبر منظومة الأمم المتحدة وفي برامج وسياسات الدول الأعضاء؟

3) كيف يمكن ربط الأطر المعيارية (مثل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وبيجين+20، وريو+20) ربطا استراتيجيا بالعمل التنفيذي الذي تقوم به الهيئات الست، بما في ذلك عن طريق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على سبيل دعم الأولويات الوطنية؟

4) بأي طرائق أخرى يمكن للدول الأعضاء أن تشجع نظام الأمم المتحدة الإنمائي على الحصول على الموارد الكافية، بما فيها الموارد والخبرة التقنية اللازمة لتعميم اعتبارات المساواة بين الجنسين في تخطيط البرامج وتنفيذها، من أجل زيادة تأثير التدخلات التي تدعمها الأمم المتحدة؟

الملحق

الشكل 1: تقدير خطة عمل المنظومة للهيئات الست التي يشملها الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية (النسب المئوية للمؤشرات)

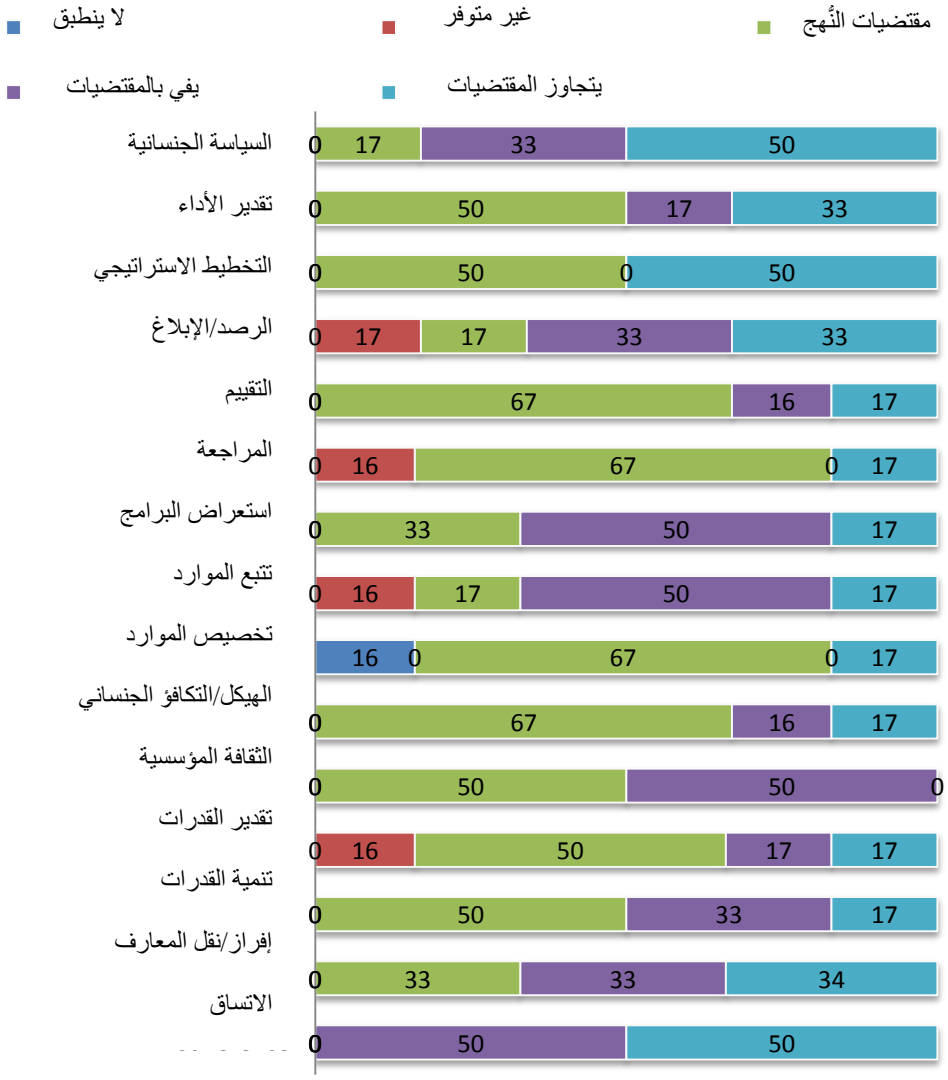

الشكل 2: تقدير خطة عمل المنظومة للهيئات الست التي يشملها الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية (نسب مئوية)